خيارات الجنوب بعد انهيار الحوثي

نورا المطيري

تحولات كبرى تشهدها المنطقة إثر الاستهداف الإسرائيلي لمقر حكومة الحوثيين في صنعاء، نهاية الأسبوع الماضي، والذي أدى إلى تحييد رئيس وزراء الحوثي الإرهابية وعدد من الوزراء البارزين، وسيؤدي إلى مزيد من الانقسامات الحادة داخل الجماعة.

هذه الضربة العسكرية المباغتة وقعت كزلزال سياسي هدم الهيكل الإداري للحوثيين وأدخل مشروعهم في حالة فراغ غير مسبوق. وإذا استمر الانتقام الإسرائيلي، بسبب قصف الحوثي لتل أبيب بالمسيرات وتهديد الملاحة البحرية، فلا شك أننا سنشهد تغييرا جذريا في كافة المعادلات التي تحكم صنعاء واليمن الشمالي والجنوب العربي، وفي المنطقة بأسرها.

الجنوب العربي، على وقع ذلك، يقف أمام لحظة تاريخية فارقة تتيح له أن يعيد ترتيب أوراقه، ويطرح نفسه كخيار استراتيجي للاستقرار الإقليمي، في وقت تتداعى فيه قوة خصومه جميعا وتتصدع جدران سلطتهم وسطوتهم وفسادهم وإرهابهم الذي دام لسنين طويلة.

فمنذ "الوحدة المشؤومة" في عام 1990، ظل الجنوب العربي أسيرا لهيمنة الشمال، ودفع ثمن حرب 1994 وسياسات التهميش والإقصاء والاحتلال القسري لمقدرات الجنوب وتجويع شعبه وتجهيل أبنائه، ومع صعود الحوثيين وسيطرتهم على صنعاء عام 2014 بمساعدة حزب الإصلاح الإخواني الخائن، تحول اليمن بشطريه إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، يتقاطع فيها النفوذ الإيراني مع النزاعات الداخلية.

ولكن ومع سقوط رأس الحكومة الحوثية ونفاد خيارات الحوثي، ووقوع إيران نفسها تحت تفعيل آلية الزناد، يبدو أن الجنوب العربي، ممثلا بالمجلس الانتقالي الجنوبي، بقيادة عيدروس الزبيدي، قد يتجه نحو خياره الأول الاستراتيجي وهو التقدم بخطوات ثابتة نحو استعادة دولته على حدود 1990، لأن أي خيار آخر يسلكه يعني السماح للفوضى بالتمدد مجددا.

تاريخيا، تطل هذه النافذة على أحداث تغيير نادرة. فمثلا بعد انهيار نظام ميلوسيفيتش في بلغراد، ومع فارق التشبيه، نشأت دول جديدة من رحم يوغوسلافيا، بعضها اندمج في الاتحاد الأوروبي، وبعضها لا يزال يبحث عن استقراره. لذلك فإن انهيار البنية الإدارية الحوثية سيدفع نحو سيناريوهات مشابهة، حيث يتعين على القوى الإقليمية والدولية أن ترسم ملامح مرحلة "اليوم التالي" وهي مرحلة "ما بعد الحوثي"، وعلى الجنوب أن يحدد خياراته بوضوح، وأن يبادر فورا إلى اتخاذ قرارات مصيرية حازمة.

من الخيارات المطروحة أمام الزبيدي والمجلس الانتقالي الجنوبي، هو دراسة عميقة لسيناريو "تجربة 2001 في أفغانستان"، حين انهار نظام طالبان الأول تحت ضربات التحالف الدولي، ما سمح بالتحرك لإعادة بناء نظام سياسي جديد في كابول. أي هو خيار استراتيجي بوضع خطة شاملة تضمن الحسم العسكري، عبر تحالف إقليمي ودولي يستثمر في لحظات انهيار الحوثي الإرهابي، ولابد من وضع الخطة امام قيادات التحالف التي يمكنها دعم هذا الخيار، بشكل أو بآخر، فيصبح المجلس الانتقالي الجنوبي هو رأس الحربة في عملية استئصال نهائية تضمن التخلص من نفوذ الحوثي، وقد تضمن مخرجاتها إعادة الاعتراف الدولي بدولة الجنوب المستقلة.

وبما أن الحوثي المدعوم من ايران لا يريد السلام، وقد أعلن ذلك بسلوكه الإرهابي عشرات المرات، فإنني أعتقد أن توجه المجلس الانتقالي الجنوبي نحو خياره الوحيد المطروح يحتاج أيضا إلى وحدة شمولية في الصف الجنوبي، فمثلا تمثل حضرموت ركن أساسي في المعادلة، وكما أشرت سابقا، فإن أي انقسام بين حلف قبائل حضرموت والمجلس الانتقالي سيمنح الحوثيين والإخوان فرصة ذهبية لزرع الفوضى. لذلك، تبدو المصالحة الجنوبية أولوية استراتيجية لا تقل أهمية عن مواجهة الحوثيين.

المشهد الدولي أيضا يلعب دورا محوريا. الولايات المتحدة وأوروبا تراقبان انهيار الحوثيين باهتمام بالغ، لما يعنيه ذلك من تهديد محتمل لمضيق باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية لنقل الطاقة في العالم. ولا شك أن أي فراغ في صنعاء سيمنح إيران فرصة لمحاولة إعادة التموضع، كما حدث بعد سقوط صدام حسين في العراق عام 2003. لذلك فإن عودة دولة الجنوب العربي أصبح اليوم خيارا استراتيجيا للدول الكبرى، حيث إن وجود دولة مستقرة عاصمتها عدن سوف يضمن بلا شك أمن الملاحة، ويحدّ من التمدد الإيراني، ويوفر شريكا يمكن الاعتماد عليه في ملفات مكافحة الإرهاب.

من وجهة نظري، فإن الجنوب العربي قد يشهد أعتاب فجر جديد، حيث إن انهيار الحوثيين خلق وسيخلق بلا شك قريبا فراغا استراتيجيا، والجنوب، حسب معلوماتي، سيكون وحده القادر على ملء هذا الفراغ برؤية سياسية متماسكة، وعلى المجلس الانتقالي الجنوبي أن يستثمر في اللحظة، وأن يوحّد القبائل والنخب حول مشروع الدولة، وأن ينفتح على دعم التحالف العربي والمجتمع الدولي، ويكثف من اتصالاته الخارجية الديبلوماسية والسياسية، فالفرصة التي تلوح الآن قد لا تعود، والتاريخ لا يمنح الشعوب سوى فسحة قليلة لتصنع مصائرها. والجنوب العربي، إذا ما أحسن استغلال هذه الفرصة، سيكون قادرا على أن يكتب فصلاً جديدا في كتاب المنطقة: فصل عودة "دولة الجنوب العربي" التي تعيد التوازن إلى الخليج والإقليم، وتفتح نافذة أمل لشعوب أنهكتها الحروب.

من يقف خلف عملية صعود وهبوط سعر الريال ؟

صالح شائف

ما حصل مؤخرا وبصورة مفاجئة وغير متوقعة على صعيد الهبوط الكبير لسعر الريال اليمني؛ بعد أن أستقر لقرابة أربعة أسابيع متتالية عند السعر المحدد من قبل البنك المركزي.

فالأمر هنا لا يقبله المنطق ولا مجال فيه للصدفة والفعل العفوي؛ وهذا ما يثير أكثر من علامة إستفهام كبرى؛ ويفتح الأبواب للتساؤلات القلقة المشروعة وللتأويلات المتناقضة والمربكة؛ ولعل أهم الأسئلة تتمحور وتتجلى على النحو التالي :

من يقف خلف كل ذلك ؟

وهل دوافعه إقتصادية خالصة؟

أم سياسية وبيد تآمرية وبغلاف إقتصادي ؟

وهل هي جهة واحدة ؟

أم مجموعة جهات ؟

وأين دور وموقف وموقع البنك المركزي من كل ذلك ؟

أم أن شبكة المصالح والفساد النافذة تقف موحدة ومجتمعة وراء كل ما حدث وقد يحدث وبصور وطرق شتى؟

لقد سبق لنا الإشارة إلى أن طريق الإصلاحات ستواجه مقاومة ضارية من قبل من مستهم إجراءاتها وخطواتها الأولى؛ وبأن الطريق إلى النجاح يكمن بمزيد من الخطوات لتضييق الخناق على كل من يتربص بالإصلاح تعطيلا وإعاقة؛ وبأنه لا مفر من إتخاذ كل وسائل الرقابة والردع؛ مع رفع درجة الحذر واليقظة.

ونحن هنا إذ نضع رأينا وتساؤلاتنا المشروعة لا نهدف من ورائها الإثارة أو توجيه التهم لأي جهة بعينها أو لشخص أو أشخاص محددين؛ بل نبحث مع غيرنا عن الأسباب الكامنة خلف التقلب العاصف في سوق النقد والصرافة؛ وعن إجابات مقنعة تبين للناس الحقيقة وكيف يمكن وضع حد حاسم لكل ما قد جرى؛ وحتى لا تتاح الفرصة للعابثين مرة أخرى بمواصلة عبثهم وفسادهم.

الخلاصة

تبين لنا وفي كل الأحوال وبوضوح تام؛ بأن من كان وراء الإنهيار غير المسبوق في قيمة الريال اليمني خلال الأشهر التي سبقت إجراءات الحكومة والبنك المركزي؛ هي نفس الجهات وذات المصادر التي بمقدورها فعل الشيء نفسه؛ ولكن بتخفيض قيمة الريال هذه المرة.

دور المجتمع في دعم المعلم

صالح علي الدويل باراس

«توقف التعليم يترك فراغاً خطيراً لا يمكن تعويضه، ونجاح التعليم مسؤولية جماعية تشمل الحكومة والمجتمع والأسر والقطاع الخاص»

دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ سالم بن بريك

أَعَلِمتَ أَشرَفَ أَو أَجَلَّ مِنَ الَّذي
يَبني وَيُنشِئُ أَنفُساً وَعُقولا؟

احمد شوقي

بدا العام الدراسي الجديد في 31 اغسطس وبسبب الاوضاع الاقتصادية الراهنة وصلت حالة المعلم إلى مستويات ما تحت الفقر ، وهو الركن الأساسي في التعليم فلا تعليم بلا معلم يعيش كريما وتضمَن حقوقه واذا سقط التعليم سقط المستقبل فالمعلم هو من يصيغ عقول رجال المستقبل فهو مسؤول عن تعليم وتثقيف الأجيال الجديدة ووظيفته تقديم المعرفة والمهارات للطلاب في مختلف المجالات وتطوير مهاراتهم الفكرية والعملية وتعزيز القيم والمواقف الإيجابية لدى الطلاب كالاحترام والتعاون والمسؤولية...الخ.

المجتمع يطالب المعلم ان يقوم بوظيفته كاملة لكن ما هو دور المجتمع في دعم المعلم ليحصل على الحد الأدنى من حقوقه!!؟فللمجتمع دور هام في احترام المعلم من خلال تعزيز مكانته في المجتمع وتقدير دوره في التعليم واعطاؤه حقه وتقديره والاهتمام به وان يقف الى جانب مطالبه الشروعه ويشكل جماعات دعم وضغط لصيانة حقوقه لما يسهم في ضمان جودة التعليم.

إن الاهتمام بالمعلمين من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي لتمكينهم من أداء دورهم بفعالية وتقديم الفرص لهم للتدريب والتطوير المهني لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم وتعزيز مكانتهم في المجتمع وزيادة احترامهم وتقديرهم وضمان حصولهم على حقوقهم المالية والاجتماعية فحماية حقوق المعلم تعد أمرًا هامًا لضمان استقرار المعلمين وتمكينهم من أداء دورهم بفعالية واهم ضمان حصول المعلمين على رواتبهم ومستحقاتهم المالية في وقتها وتوفير بيئة عمل آمنة لهم لتمكينهم من أداء دورهم بفعالية وحمايتهم من الإساءة وضمان محاسبة أي انتهاكات قد يتعرضون لها وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار وضمان تمثيلهم في مختلف اللجان والهيئات التعليمية.

العبث بسوق العملات.. حين يتحكم المزاج وتنهب معيشة الناس

رائد عفيف

في ظل التقلبات الحادة في أسعار العملات، بات واضحًا أن السوق لا يخضع لقوانين العرض والطلب، ولا لتسعيرة البنك المركزي، بل يتحرك وفق مزاج المضاربين ومصالحهم الخاصة. المواطن البسيط هو الضحية الأولى، يدفع ثمن كل موجة تلاعب من قوت يومه ومدخراته.

ما حدث يوم السبت الماضي من عملية نصب واحتيال في سوق الصرف، والتي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين، يجب ألا يُمرّ مرور الكرام. على الصرافين أن يوضحوا من يقف خلف هذه الممارسات، ومن استفاد منها، ولماذا حدثت بهذا الشكل المفاجئ. السكوت عن هذه الحادثة يزيد من فقدان الثقة، ويؤكد أن هناك من يعبث دون رادع.

وهذه ليست حادثة منفردة، بل جزء من نمط متكرر من العبث الذي يمارسه بعض الصرافين ومن يقف خلفهم. لقد تحولوا إلى عبء اقتصادي، وكسر هذا النفوذ هو بداية استعادة ثقة المواطن.

وليس خافيًا على أحد أن هذه المعركة الاقتصادية، بكل ما فيها من تلاعب وتشويش، كانت تهدف أيضًا إلى إفشال رئيس الحكومة ومنعه من تحقيق أي تقدم ملموس في ضبط السوق أو استعادة الثقة.

الجهات التي تقف خلف هذا العبث معروفة للناس، وتتحرك كلما اقتربت الدولة من خطوات إصلاحية حقيقية.

وهنا دعوة صريحة لكل المواطنين:

عند بيعكم أي عملات أجنبية، احرصوا على أخذ فاتورة رسمية.

هذه الفاتورة تحميكم من التلاعب، وتمنحكم حق المطالبة في حال حدوث أي مضاربة أو تلاعب بالسعر.

كما يجب إعادة فارغ الصرف للمواطنين المتضررين، بأي وسيلة ممكنة، حتى عبر مراجعة كاميرات المراقبة لتحديد من باع ومتى، واسترجاع الفارق بناءً على السعر الحقيقي وقت البيع.

هذه خطوة واقعية، إذا توفرت الإرادة والشفافية، وتُثبت أن المواطن ليس وحده في مواجهة هذا العبث.